مقدمة الدراسة :

يمر العالم بمرحلة انتقالية بالغة الأهمية للدخول فى القرن الحادى والعشرين وسط عدد من المتغيرات التى ترتبط بالإطار الدولى والإقليمى والمحلى، حيث تظهر على مسرح الحياة معطيات جديدة تحتاج لخبرة جديدة وفكر جديد وأساليب جديدة ومهارات جديدة للتعلمل مع تلك المعطيات بنجاح، ولا يتحقق هذا دون تربية تواكب متطلبات العصر وتستشرف آفاقه المستقبلية، ومصر بوصفها جزءاً من ذلك المجتمع العالمى فإنها تواجه هذه المتغيرات المجتمعية التى تفرض وجودها على حياة الناس فتركت بصماتها على المجتمع كله بجميع مكوناته.

فالمتغيرات الفاعلة فى عالم اليوم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلمياً، جعلت معظم أنظمة التعليم فى العالم كله عاجزة عن الاستجابة لحاجات الأفراد والشعوب، وهذا يقتضى بذل جهود جبارة لإصلاح التعليم وتحديثه وتطويره، وهذا التطوير لن يتم إلا عن طريق الإسهام الفعال للنخبة المثقفة المبدعة، فلا تغيير بدون مبدعين لأن أى عملية اجتماعية لا بد أن تتضمن تحديداً للأولويات والبدائل، والمفكرون هم الذين يحددون هذه الأولويات.

ويظهر تأثير تلك النخبة المثقفة فى المجتمع بوضوح بمقدار ما تعيش واقع المجتمع ومشكلاته وقضاياه، وبمقدار ما تعبر عن آماله وطموحه ومستلزمات تغييره، فعالم الاحتمال (المستقبل) يستلزم من المثقفين تحديد الاحتمالات العديدة أمام المجتمع واختيار أفضلها وأقربها للتحقق وسط عواصف الوضع العالمى، وتوليد مشروع حضارى جديد، فالمسئولية الكبرى الملقاة على عاتق هذه النخبة هى تطوير المجتمع، لأن هذه النخبة المبدعة هى طليعة الحضارة، وإبداعهم يأتى من كونهم يبصرون التحديات قبل أن يبصرها غيرهم.

وتمثل قضية تطوير التعليم فى مصر مكاناً محورياً بين مجموع القضايا الاجتماعية المطروحة على المجتمع، حيث شغلت الرأى العام والدولة باستمرار، وظلت تطرح نفسها فى كل مرحلة من مراحل تاريخ مصر الحديث، وكان طرحها فى كل مرحلة عاكساً ليس فقط لمستوى تطور المجتمع، بل أيضاً لموقف القوى الاجتماعية المختلفة حولها، لذلك فالنخبة المصرية مطالبة بوضع إمكاناتها الفكرية والمهنية والعلمية فى خدمة مجتمعها وقضاياه، وأبرزها قضية تطوير التعليم العام، وذلك عن طريق توظيف هذه الإمكانات فى عرض وجهات نظرهم واقتراحاتها حول تلك القضية المطروحة بشدة فى الوقت الحاضر.

مشكلة الدراسة :

يمكن أن تصاغ مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسى التالى :

ما آراء النخبة فى تطوير التعليم العام المصرى فى ضوء المتغيرات التى يواجهها المجتمع المصرى فى بدايات القرن الحادى والعشرين؟

ويتفرع من ذلك السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية :

ما أهم المتغيرات المجتمعية المعاصرة؟ وما أثرها على المجتمع المصرى؟

ما تأثير المتغيرات المعاصرة على التعليم العام المصرى؟

ما المقصود بالنخبة وما تأثيراتها على القرار التربوى؟

ما التصور المقترح لتطوير التعليم العام المصرى فى ضوء آراء النخبة؟

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء النخبة المصرية وإسهاماتها فى تطوير التعليم العام المصرى وذلك فى ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، فى إطار تصوراتهم السائدة عن الأداء الأمثل للتعليم.

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام :

المنهج الوصفى : لرصد وتحليل المتغيرات المجتمعية المعاصرة وأثرها على التعليم العام المصرى.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الأدوات التالية :

استمارة استطلاع رأى مبدئية : حيث تم توجيهها إلى بعض أفراد العينة للتعرف على رأى بعض أفراد النخبة حول بعض قضايا التعليم العام من خلال مجموعة من الأسئلة المفتوحة.

استبانة : تم عمل استبانة للتعرف على وجهة نظر النخبة حول بعض عناصر المنظومة التعليمية وذلك بهدف تطوير التعليم العام المصرى واستشراف مستقبله فى ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة فيما يلى :

١-**الحد الموضوعى :** حيث تناولت الدراسة عدة قضايا مرتبطة بتطوير التعليم العام المصرى، فى مرحلة التعليم الأساسى والتعليم الثانوى العام فقط، وتتمثل هذه القضايا فى (أهداف التعليم، محتوى التعليم، إدارة التعليم وتمويله، إعداد المعلم وتدريبه ورعايته).

ويرجع اختيار هذه القضايا الأربع إلى عدة مبررات منها :

- أن هذه القضايا الأربع ذات صلة وثيقة بالعملية التعليمية.
- أن أى تأثير على هذه القضايا بالإيجاب أو السلب سيكون واضحاً وملموساً.
- إمكانية ملاحظة هذه القضايا على أرض الواقع، وإدراك ما يحدث بها من تغيرات.

٢- **الحد البشرى :** حيث اقتصرت الدراسة على اختيار عينة ممثلة للنخبة المصرية فى مختلف الفئات والتخصصات (السياسية، الاقتصاد، التربية، الصحافة، الطب، الهندسة، رجال الدين، والإعلام) وذلك للوقوف على آرائهم حول بعض عناصر منظومة التعليم، إسهاماً منهم فى تطوير التعليم العام المصرى واستشراف مستقبله، وقد طبقت الدراسة على (٣٥٠) فرداً وكان عدد الاستمارات العائدة (٢٠٤) استمارة بنسبة ٦٨,٢٩%.

٣- **الحد الزمنى :** قام الباحث بالدراسة الميدانية بداية من شهر فبراير ٢٠٠٠ واستمر التطبيق حتى شهر مايو ٢٠٠٠، حيث انتهى الباحث من تجميع الاستمارات، ثم بدأ فى تفريغ بياناتها وتحليلها، حتى انتهى من التحليل والتفسير فى خلال شهرين من تاريخ الانتهاء من التطبيق.

خطوات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية سارت خطواتها كالتالى :

الخطوة الأولى : وتتناول المتغيرات المجتمعية المعاصرة وأثرها على المجتمع المصرى.

الخطوة الثانية : وتدور حول تأثير المتغيرات المجتمعية المعاصرة على التعليم العام المصرى.

الخطوة الثالثة : وتتمثل فى تأثير النخبة على القرار التربوى من خلال كتاباتهم.

الخطوة الرابعة : وتتمثل فى إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها.

الخطوة الخامسة : وتتناول التصور المقترح لتطوير التعليم العام المصرى فى ضوء آراء النخبة.

نتائج الدراسة :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

١-أن تطوير التعليم العام المصرى يعد أمراً ضرورياً بل وعاجلاً وخاصة فى ذلك العصر الذى نعيش فيه والذى يتسم بسيطرة مجموعة من المتغيرات الفاعلة، فالتعليم فى حاجة

مستمرة لمراجعة أهدافه ومحتواه وإدارته لاستشراف آفاق المستقبل والتوافق معه وإلا سنكون فى ذيل قائمة الدول.

٢-ضعف توافق المجتمع والتعليم العام المصرى مع متغيرات العصر وإفرازاته، مع تغلب تقليدية النظام التعليمى على حداثة أية محاولة للتطوير.

٣-أن أهداف التعليم العام فى مصر يغلب عليها الطابع النظرى وأغفلت كثيراً من القضايا والمشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى، مما زاد من عزلة المدرسة عن المجتمع والانفصال عن دنيا العمل.

٤-ضعف المناهج والمقررات والكتب الدراسية واتهامها بالجمود والحشو والتكرار والبعد عن اهتمامات المتعلمين، والقصور عن ملاحقة التطورات المعاصرة فى محتواها وأساليب تدريسها، وتقلص الأنشطة الطلابية أو انعدامها.

٥-اتسام الإدارة بشكل عام بطابع تقليدى مركزى واتسامها بالجمود، وعدم إدخال التقنيات الإدارية الحديثة التى تتواءم مع متطلبات العصر، وضعف التمويل نظراً لاعتماده بصورة شبه كلية على الحكومة فقط دون البحث عن مصادر بديلة للتمويل، وقصور الإدارة التعليمية على تبنى المستحدثات فى علوم الإدارة المعاصرة، فقد ارتبطت الأساليب الإدارية على جميع مستوياتها فى هيكل النظام التعليمى بروتينيات خطوط السلطة التقليدية مما نتج عنه كبح لحرية المعلم داخل الفصل وقيد لحرية المدرسة داخل الإدارة.

٦-ضعف كفاءة المعلم بحيث لم يتمكن من القدرة على القيام بواجباته على أكمل وجه، وعدم وجود تدريب كاف للمعلم على المستوى المطلوب.

٧-ضعف مستويات إعداد المعلم وتدريبه ورعايته رغم أهمية دوره التربوى.

٨-تردى الأوضاع المادية والمعنوية للمعلمين بسبب استهدافهم كبش فداء لسوء أحوال التعليم وضآلة عوائده، وضعف البرامج التى وضعت لتأهيله.

٩-أهمية مشاركة النخبة فى صنع واتخاذ القرار التربوى، وهذا يتوقف على عاملين هما : توافر المناخ الديمقراطى المناسب، وحرية التعبير والممارسة.

١٠- أنه فى ظل المتغيرات المجتمعية المعاصرة التى يعيشها المجتمع العالمى بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة فإن التعليم العام فى حاجة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المستقبلية التى اتفق عليها أفراد النخبة المصرية، حتى يمكن مواجهة تحديات ومتغيرات العصر.

١١- اتضح من خلال الدراسة الميدانية اتفاق النخبة على مجموعة من الأهداف التى لا بد أن يحققها التعليم العام، بعضها يرتبط بالمحافظة على الهوية الوطنية والآخر لربط التعليم باحتياجات التنمية، وثالث بإعداد المواطن للمستقبل.

١٢- اتفاق النخبة على ضرورة توافر مجموعة من المواصفات فى المحتوى التعليمى، حتى يكون ملائماً للمتغيرات الفاعلة فى عالم اليوم.

١٣- اتفاق النخبة على ضرورة توافر مجموعة من الخصائص أو السمات فى الإدارة المدرسية حتى تتماشى مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة، وعلى ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم العام.

١٤- اتفاق النخبة على ضرورة وأهمية إعداد المعلم وتدريبه ورعايته من خلال مجموعة من المتطلبات التى لا بد من توافرها فى عملية الإعداد والتدريب والرعاية.